تقرير

النقاش المفتوح بين بلدية بيروت والقوات اللبنانية حول مشروع إنشاء محرقة لنفايات العاصمة أخّرت انجاز دفتر الشروط الذي تنوي البلدية إصداره تحضيراً للمناقصة. القوات تؤكد ان النقاش التفصيلي يهدف الى تحسين شروط المشروع، فيما تصفها مصادر بلدية بانها «شروط تعجيزية»

محرقة بيروت
القوات توافق بشروط... تعجيزية!

ميسم رزق

لم تنجز بلدية بيروت بعد دفتر الشروط لمعمل التفكك الحراري (المحرقة) الذي تنوي إنشاءه في العاصمة، رغم مرور أكثر من سنة على إعلان رئيس المجلس البلدي جمال عيتاني أن البلدية تتحضّر لإطلاق مُناقصة في هذا الشأن «خلال ثلاثة أشهر». قبل أن يعلن في تموز الماضي إرجاء المشروع، ورغم مرور سبعة أشهر على إقرار مجلس النواب قانون إدارة النفايات الذي يسمح باللجوء الى هذه التقنية.

التأخير تعزوه مصادر مطلعة الى «نقاشات مفتوحة» بين عيتاني وحزب القوات اللبنانية ممثلاً بنائبه عن بيروت عماد واكيم والأعضاء القواتيين في المجلس البلدي. اللقاءات التي توقفت نحو شهرين بين الجانبين استؤنفت أخيراً، لدرس ملاحظات قواتية على مشروع المحرقة. المصادر نفسها تؤكد ان القوات التي تدرك أن المشروع سيقرّ على طاولة المجلس البلدي ولو من دون موافقتها بسبب تأييد تيار المستقبل والتيار الوطني الحر له، تسعى الى إظهار نفسها كالطرف الوحيد الذي يجهد لتحسين شروط المشروع لأسباب شعبوية، عبر وضع «شروط تعجيزية لا يُمكن تطبيقها في بلد مثل لبنان»، وإن كانت - بحسب خبراء بيئيين - «تتناسب ومعايير السلامة العامة».

آخر لقاء بين واكيم وعيتاني عُقد الأسبوع الماضي، ووُضعت خلاله اللمسات الأخيرة على دفتر الشروط الخاص بالصفقة، «على أن يأخذ عيتاني بالملاحظات، ويعاود إطلاعنا على النسخة المعدلة قبل عرضها على المجلس البلدي»، وفق تأكيد مصادر قواتية لـ«الأخبار». مصادر بلدية تأخذ على عيتاني «انصياعه لضغوط حزب القوات الذي رفض دفتر الشروط منذ البداية»، علماً أن «رئيس البلدية كان مستعجلاً لطرحه على الأعضاء». إلا أنه «فتح باب التفاوض مع القوات خشية ان تعمد الى تحريك الشارع ضد المشروع». فيما برّرت المصادر القواتية التأخير بأن «الملف كان يُدرس بشكل تفصيلي وعلمي وتقني لتحسين الشروط. وقد عقّدت لذلك ست ندوات حضر رئيس البلدية بعضها، واستقدم خبراء متخصصون في هذا المجال قبل أن نبدأ مناقشة بنود دفتر الشروط بشكل تفصيلي مع عيتاني». وأوضحت أن رئيس البلدية «كان في البداية حذراً في التعاطي مع ملاحظاتنا، لكنه سرعان ما أخذ بعدد منها». إلا ان اللافت أن المصادر لا تزال تشدّد على «الرفض المطلق لإقامة المعمل في الكرنتينا»، وهو الموقع الأكثر ترجيحاً لإنشائها، ما يشير الى أن الأمور لم تنضج تماماً.

> لا تزال القوات اللبنانية ترفض الكرنتينا موقعاً لإنشاء المحرقة

الملاحظات القواتية رأى فيها خبراء بيئيون أنها «تراعي شروط السلامة العامة، إلا أنها صعبة التطبيق على أرض الواقع، وترفع كلفة المشروع بشكل كبير بما يجعله صعب التحقّق». فالقوات، مثلاً، تشترط للموافقة على المشروع تطبيق خطة الفرز من المصدر. «فهذه الخطة إذا نجحت البلدية في تطبيقها لا تعود هناك حاجة أصلاً للمحارق». ومن الملاحظات القواتية اختيار شركة لتقييم الأثر البيئي تكون لديها خبرة في استرداد الطاقة من النفايات وتوافق عليها وزارة البيئة، واختيار استشاري لمراقبة العمل، والطلب من الشركات التي تتقدم الى المناقصة أن تدرج ضمن ملفاتها عقداً موقّعاً مع دولة توافق على استقبال ما يتبقى من رماد النفايات، وتجهيز مختبرات في جامعات معينة في لبنان على حساب البلدية تتولى فحص هذا الرماد قبل استخدامه للتأكد من عدم وجود معادن ثقيلة فيه. اما النقطة التي أخذت حيزاً كبيراً من النقاش فهي «إلزام الأفرقاء الدوليين المشغّلين والموردين أن يكونوا شركاء للشركة الموقعة للعقد، لأن ذلك سيشجعهم على تفعيل الرقابة». كما طلبت القوات «تأمين المعمل بقيمة 50 مليون دولار، على أن يطال هذا التأمين الشركات المشغلة»، بمعنى أن «المسؤولية في حال حدوث كارثة ستقع على كاهلها». ويضاف إلى ذلك «طلب تضمين دفتر الشروط جدوى إقتصادية، والإصرار على تعديل الشروط الفنية لدراسة تقييم الأثر البيئي، حيث يصار الى المقارنة بين انبعاثات المعمل ومستويات التلوث في المنطقة المقترحة. فإذا كانت نسبة التلوث عالية يجري البحث عن بدائل جغرافية أخرى». هذا البند وضعته مصادر بلدية ضمن إطار الشروط التعجيزية «إذ إن بيروت كلها تعاني من نسبة عالية من التلوث، وبهذا الشرط فإن القوات تقول بشكل غير مباشر إنها ترفض إقامة محرقة في بيروت».

الى ذلك، علمت «الأخبار» أن واكيم يعدّ إقتراح قانون لتعديل إطار قانون ادارة النفايات، يطالب فيه بأن «تضمّ لجنة الرقابة على المحارق التي يشكلها وزير البيئة ممثلين عن وزارات أخرى وعن المجتمع المدني والمختبرات في الجامعات، وبإعطائها صلاحيات لاتخاذ قرارات وتنفيذها».

الملاحظات القواتية صعبة التطبيق وترفع كلفة المشروع بشكله كبير بما يجعله صعب التحقّق (هيثم الموسوي)

تقرير

طلاب الدراسات العليا في الخارج: الدكتوراه لـ«العرض» بسبب ندرة الطلب

رحيل دندش

لا إحصاءات رسمية لعدد المتخرجين اللبنانيين سنوياً من حملة شهادة الدكتوراه في الخارج. المجلس الوطني للبحوث العلمية، وحده، يوزّع سنوياً 60 منحة دكتوراه في جامعات محلية وفي الخارج، فيما لا أرقام متوافرة لمن لا يمرّون عبر المجلس. غير أن التقديرات تؤكّد «تضخم» عدد «الدكاترة» عاماً بعد آخر، فيما فرص العمل المحلية في مختلف التخصصات الجامعية تكاد تكون معدومة، إلا في القطاع الأكاديمي الذي يشهد تضخّماً هو الآخر، ما يطرح علامات استفهام حول مصير «الدكاترة» في بلد لا يوفّر عملاً لهم في مجالاتهم.

كثيرون من متخرّجي العلوم الأساسية كالبيولوجيا والفيزياء والكيمياء وبعض متخرّجي الرياضيات والهندسة يصطدمون، بعد مرحلة الإجازة الجامعية، بسوق عمل غير مفتوح، إذ «لا مصانع ولا مختبرات توظّفهم، ما يضيّق الخيارات أمامهم، فيقررون متابعة تحصيلهم العلمي العالي». بهذا المعنى، «تغدو الدكتوراه هرباً من البطالة بعد الإجازة الجامعية، أو تأجيلاً لها إلى ما بعد نيل الدكتوراه»، بحسب مديرة برنامج منح الدكتوراه في المجلس الوطني للبحوث العلمية تمارا الزين. وهي حال علي فحص الذي فضّل متابعة دراساته العليا في هندسة الاتصالات في جامعة غرينوبل الفرنسية «تحسّباً للمستقبل»، وأملاً في أن تتحسن فرصه في لبنان في حال عاد إليه، «خصوصاً أن جامعات خاصة كثيرة في لبنان تدرّس هذا الاختصاص وتضاعف عدد طلابه». قبل أربع سنوات، أنهى فحص الدكتوراه وبقي مقيماً في فرنسا بسبب ضيق الخيارات في لبنان، فيما العمل في المجال الأكاديمي مسألة «حظ ووسايط».

تلفت الزين الى أن بين الأسباب التي تحول دون أن يجد كثر من حملة الدكتوراه وظائف في السوق المحلية، أن «أطروحات غالبيتهم ترتبط برؤية الجامعات الأجنبية التي يدرسون فيها، والتي تبتعد نوعاً ما عن حاجات لبنان، ولا صلة لها مع جامعات ومراكز أبحاث محلية». لذلك، يحاول المجلس تحديد أولويات المحاور البحثية والتوجيه الى مواضيع أطروحات مرتبطة بالحاجات الوطنية: «كل سنة لدينا لائحة بالأولويات، ونحاول أن ندفع الطلاب صوبها، وأي أطروحة لا تندرج ضمن هذه الأولويات لا نقدم لها التمويل».

بحسب الزين، فإن محدودية التوظيف في القطاعات غير الأكاديمية (مصانع، شركات...) سببها طابعها «البدائي»، إذ «لا تزال بعيدة عن سياسات البحث والتطوير، وهو ما يحصر مصير حملة الدكتوراه بالجامعات ومراكز الأبحاث التي لا تستطيع بطبيعة الحال استيعاب الأعداد الهائلة من حملة الشهادات العليا». كما في حالة أماني درويش التي أنهت الدكتوراه في «النانو تكنولوجي والنانو إلكترونيك»، وهذا «اختصاص لا يوجد له عمل في لبنان، إذ يعتمد الطلاب صوبها، وأي أطروحة لا تندرج ضمن هذه الأولويات لا نقدم لها التمويل».

كثيرون «الهجمة» على تحصيل شهادة الدكتوراه بزيادة المعاشات التي لحقت بالأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، والتي تساوي 5 أضعاف الحد الأدنى للأجور، ما يجعل منها وظيفة نخبوية مريحة على المستويين المادي والمعنوي. بحسب إبراهيم بيطار الذي أنهى الدكتوراه في الهندسة المدنية، «خيار العودة إلى لبنان ليس سهلاً لضآلة فرص العمل في الاختصاص... وحده العمل الأكاديمي يبقي مجال العودة إلى الوطن مفتوحاً. لكن الأمور تصعب مع الوقت، لأن عدد الدكاترة اللبنانيين في تكاثر هائل»، ما يجعل شهادة «الدكتوراه» لـ«العرض»، في ظل ندرة الطلب!

على الحافة

أي وزارة للبيئة بعد ربع قرن؟

حبيب معلوف

بعد 26 عاماً على تأسيس الوزارة، أصدر وزير البيئة فادي جريصاتي، الجمعة الماضي، بياناً يمكن اعتباره بمثابة برنامج او خطة عمل للوزارة للفترة المقبلة. ملخّص هذا البرنامج: وضع استراتيجية قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتطبيقها، وضع المخطط التوجيهي الجديد للمقالع والكسارات وتنظيم التراخيص، إصدار قانون المحميات الطبيعية، تنظيم الصيد البري المستدام ومنع قتل الطيور المهاجرة وملاحقة المخالفين، تقليص التداعيات البيئية السلبية لأزمة النازحين، استكمال تنفيذ خارطة الطريق لمكافحة التلوث في حوض نهر الليطاني وبحيرة القرعون وأنهر عكار وسائر المجاري المائية، مراقبة نوعية الهواء، حماية قمم الجبال والمناطق الطبيعية، تنظيم استثمار الشواطىء والمساحات الخضراء والأراضي الزراعية، إلزام المستشفيات والمؤسسات الصحيّة بإدارة النفايات الطبية ومعالجتها، استكمال التعاون مع المؤسسات الصناعية ضمن مشروع مكافحة التلوّث البيئي، واحترام دور وزارة البيئة وصلاحياتها وهيبة القوانين الصادرة عنها لتنظيم شؤون قطاع البيئة.

قد تكون لنا قراءات ومداخل مختلفة لكل من هذه الملفات. الا أن ما بدا لافتاً، في البيان، هو «النَفَس التأسيسي» الذي يتحدث عن وضع استراتيجيات وتطبيق قوانين واحترام أدوار وصلاحيات... لعناوين وقضايا مطروحة منذ إنشاء الوزارة، قبل نحو ربع قرن! وإذ تبدو هذه العناوين صائبة، خصوصاً إذا ما أُضيفت اليها استراتيجية عامة للوزارة نفسها (وأخرى للتنمية المستدامة عموماً) يفترض أن تحضرها الوزارة وتعرضها على مجلس الوزراء لتبنيها، وتنبثق عنها استراتيجيات خاصة بكل ملف... إلا أن السؤال البديهي هو: لماذا لم تقم الوزارة بهذه المهمة طوال الفترة الماضية، وما الذي حال دون وضع هذه الاستراتيجيات والقوانين، لا سيما بعد إقرار قانون البيئة الرقم 444 (عام 2002) وتحديد المبادئ والمهام والصلاحيات؟! والأهم: هل وضع الوزير الجديد يده على العلة الكامنة في الوزارة والتي حالت طوال الفترة الماضية دون تحقيق أبسط الأهداف، وهل أعدّ، بالتالي، العدّة لمعالجتها او تجاوزها؟

طبعاً كان يمكن تصحيح بعض العناوين في البرنامج، مثل وضع استراتيجية لملف المقالع والكسّارات والمرامل وشركات الترابة وقطاع البناء عامة، واعتماد قانون بدل المراسيم التنظيمية، وإعادة النظر بقانون الصيد بدل تنظيمه، وإعادة النظر باستراتيجية نوعية الهواء التي لم تناقش بعد، ناهيك عن اضافة عناوين اخرى لا تقل اهمية، مثل الضغط لإعادة النظر في استراتيجية المياه وإنشاء السدود من خلال تقييم بيئي استراتيجي لخطط المياه الاستشارية والعشوائية وكيفية معالجة مياه الصرف، ووضع استراتيجية لمواجهة التغيرات المناخية لناحية التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع الظاهرة ومظاهرها المتطرفة، والاهتمام بوضع استراتيجية للطاقة لا سيما المستدامة التي يمكن أن تغنينا عن البواخر والمولدات الخاصة وإنشاء المزيد من المعامل الحرارية مع التشديد على ضبط الهدر والاستهلاك والاهتمام بالطاقات المتجددة والنظيفة، وإعادة النظر بخيار التنقيب عن النفط والغاز اذا امكن، او التشدد في ضرورة اشراف وزارة البيئة والدولة على الدراسات الاستباقية للتنوع البيولوجي البحري والإشراف على المسوحات والتشدد في التشريعات الحمائية من التلوث النفطي في المراحل كافة وانشاء وحدات خاصة ومجهزة في وزارة البيئة وهيئات طوارئ متخصصة مشتركة مع إدارات وأجهزة أخرى... والاهتمام أكثر بالامن الغذائي وسلامته، وإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية وطرق الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتسويق، والاهتمام بالتلوث الضوضائي والكهرومغناطيسي، وإعادة النظر بمعايير تلوث الفضاء بسبب فوضى هوائيات الهاتف الخليوي والتوتر العالي لشبكات الكهرباء، وأجهزة البث... الخ، إضافة الى الاهتمام بالسياحة البيئية المستدامة وتنظيمها، وبالزراعة العضوية ودعمها بعد قوننتها والتشدد في مراقبة مواصفاتها، ومراجعة مواصفات الكثير من السلع، ومراجعة البرامج التربوية لإدخال البيئة في المناهج التعليمية والاختصاصات الجامعية، ودعم مراكز الابحاث وانتاج الكتب والمطبوعات العميقة والاهتمام بالتدريبات اللازمة للقضاة المتخصصين والمحققين وأجهزة التفتيش والخبراء المحلفين...الخ.

لا يستوي كل ذلك، اذا لم يتم وضع استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة، تقترح نموذجاً حضارياً جديداً أكثر عدلاً وتصالحاً مع الطبيعة ومعطياتها ومواردها، يحفظ ديمومتها وحقوق الأجيال القادمة في العيش فيها، وتربط بين كل هذه القضايا والقطاعات وتحدد المعطيات والمبادئ والاهداف والخطط والأولويات والمسؤوليات والعقوبات والمحفّزات...

واذ كان لافتا النشاط الزائد لوزير البيئة الجديد الذي جال بين المناطق وتعرف على معظم المشاكل والنقاط الساخنة بيئياً، وشارك في الجمعية العامة للامم المتحدة للبيئة في نيروبي، وأطلّ على بعض المشاكل العالمية... الا أن الصعوبة الأكبر في مهمته سيجدها، ربما، في بيته الداخلي في وزارة البيئة والبنية المؤسساتية المشلّعة تاريخياً بمشاكل مزمنة وخطيرة، بين وزراء الصدف العجيبة وحقيبة البقية الباقية من تسويات الزعماء، والكتل أثناء تشكيل الحكومات، وبين المدير العام (الامبراطور) الذي لم يقتنع يوما بضرورة وجود استراتيجيات ملزمة ولا فهم معناها ربما، وبين هذا الأخير وأكثرية العاملين في الوزارة... كل هذه المشاكل حالت دون انجاز العمل المطلوب على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي... وقد أصبحت هذه الوزارة جزءاً لا يتجزأ من المشاكل البيئية في لبنان الذي كنا نعتقد، قبل أن يأتينا العباقرة من السياسيين المستثمرين في كل شيء، أن رأسماله الأساسي هو طبيعته ومناخه!

مقال

الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية: المواطن وسلوك الإستهزاء

تمارا الزين *

في كتاب «الحتمية الرقمية»، يذكّر عالم الإجتماع، ميشال فيفيوركا بآراء باحثين يعتبرون أن «وسائل الإعلام الحديثة تشجع على تقهقر العقل وتشكك في قدرة الإنسان على التفكير بعمق»، ليخلصوا إلى أنها «تقدّم المهزلة والمزيّف والمشهدية على حساب التجارب الحقيقية الملموسة». ومن دون تبني هذه الأحكام بالمطلق، إلا أن أثير على صفحات التواصل الاجتماعي، أخيراً، من استهزاء بالهيئة اللبنانية للطاقة الذرية ونعتها بالوهمية والفاسدة وغيرهما، ليس إلا إحدى تجليات هذه النظريات. ويغدو الواقع أكثر فداحةً مع ترسيخ ثقافة الجهل والتجهيل وميل المواطن اليائس الى تعميم الأحكام المُدينة! بالطبع غياب الثقافة العلمية، وهو من ارتدادات هيمنة ثقافة الجهل، أحد أسباب هذه «الظواهر»، خصوصاً عندما تكون كلمة «طاقة ذريّة» ملازمة في الذاكرة الجماعية لتخصيب اليورانيوم وللقنبلة النووية وناغازاكي وهيروشيما وبـ«الخارق»، والدليل أننا ما زلنا في بلادنا نستخدم عبارة «دارس ذرّة» للتأكيد على نبوغ أحدهم!

للأسف، لثقافة الجهل السائدة في بلادنا أبعادٌ كارثية، منها أنها عوّدت المواطن على أن يؤمن فقط بـ«الإنجازات» التي تترافق مع الكثير من التطبيل والتهليل حتى ولو كانت لا ترقى الى أدنى مستويات العمل السليم، ولا تمتّ للأخلاقيات بصلة. وبالتالي، باتت كل مؤسسة تعمل بصمت وعقلانية، ومن دون تهويل مفتعل بهدف جذب الأضواء، وإغراق الإعلام، عرضة للإتهام المعلّب بأنها «وهمية» أو «فاسدة» أو - في أفضل الأحوال - «متآكلة»... صحيح أن السخرية لطالما زاد شيوعها مع معاناة الشعوب، ولطالما اعتُبرت مؤشراً صحياً في المجتمعات الحيّة، وكانت ملاذ المفكرين للتصويب على الخلل، لكنها تغدو مؤشراً للإعتلال إذا ما انحرفت عن غايتها الإصلاحية وتحولت اتهامات اعتباطية. الصدمة الموجعة أن بعض (كي لا نقع في فخ التعميم) «الأساتذة الجامعيين» تبنوا هذا «التنمر» وساهموا في نشره، بينما من المفترض أنهم تعلموا حين «تدكترو» بعضاً من منهجية البحث العلمي ووجوب التحقق قبل تبني الفرضيات، خصوصاً تلك التي تتبع بغزارة من فضاء مفتوح لا رقيب عليه أو حسيب. للأسف هؤلاء -كما الكثير من المستهزئين - يحملون شهادات جامعية (!)، لكن لا يفقهون - إلا ما ندر - في مجالات عملهم، فكيف بهم في نطاق آخر، ومع هذا لا يتورعون عن إطلاق العنان لتأويلاتهم الباطلة. المعيب أيضاً أن إحدى صحافيات محطة تلفزيونية «عالية» تعيد تغريدة مهينة على حسابها، وتغفل أن من بديهيات مهنتها الإستقصاء قبل تعميم أي معلومة بلهاء! المضحك المبكي، أيضاً، أن الكثير ممن يمعنون في التعسّف يبررون فعلتهم بعدم درايتهم، مع العلم بأنهم يجيدون استخدام التكنولوجيا الحديثة للتشهير، لكنهم لم يكلفوا أنفسهم اللجوء إليها للبحث عن المعرفة! كل هؤلاء يشكلون الخطر الأكبر لأنهم المساهمون الفعّالون في نشر ثقافة الجهل، فيتلطون خلف ألقابهم البرّاقة لإضفاء المصداقية على تزهاتهم وتسويقها على أنها الحقيقة المطلقة. وفي كل الأحوال، هذه الفئات التي تُصنف «متعلمة» وتتعاطى الشأن العام بهذه الذهنية هي البرهان الأوضح على هشاشة الوعي وتدهور الحس النقدي وتراجع الثقافة بشكل عام. وفي هذا الإطار، واهمٌ من لا يرى رابطاً، ضمن ما أورده فيفيفيوركا، بين هذا «الترند» والإنترنت وإقتصاد الإنتباه وأثر الرقمنة على طريقة تفكيرنا وسلوكنا (يساهم ضعف الأبحاث في حقل الإنسانيات الرقمية في تكريس هذا الوهم).

تدفعنا هذه «الطفرات» لطرح العديد من التساؤلات. على سبيل المثال، كيف لمواطن أن يبتغي العدالة من دولته وهو لا يتوانى عن إدانة مسبقة لمؤسسة أو لموظف، فقط لأنهما ينتميان الى القطاع العام، أو فقط - وبكل بساطة - لأنه عاجزٌ عن استيعاب اسم المؤسسة أو طبيعة مهامها؟ كيف لمواطن أن يطالب بالحقيقة في قضاياه المصيرية وفي الوقت نفسه لا يكبح جموحه عن التضليل وبث الإشاعة؟ علينا التذكير بأن مقولة «السيادة يجب أن تكون للحقيقة والعدالة لأنهما وحدهما يضمنان عظمة الأمة» (إميل زولا) لا تخص حصراً المنظومة السياسية والقضائية، بل أيضاً سلوك المواطن الفردي ومقاربته لأبسط القضايا المحيطة به كي تكون الحقيقة ومعها العدالة، العامة والفردية، القاعدة التي تُبنى عليها قيم المواطنة ومقومات الأمّة «العظيمة».

ما يثير الريبة في ما نشهده، وبوتيرة متصاعدة، هو أن «هجمات المسخرة والإدانة» هذه لا تستهدف إلا المؤسسات العامة وتساهم (عن قصد أو غيره) في ضرب القطاع العام بأكمله بحجة فساده، من دون أي تمييز بين الغث والسمين، وبين من يُفسد ومن يتمسك بالعمل والنزاهة للإبقاء على بعض ما تبقى لنا من مؤسسات فعالة ومنتجة ومحصنة ضد الإفساد... المطلوب منا جميعاً بعض من التواضع وقليل من الجهد لتصويب استهزائنا «البنّاء» حيث يجب. فاليوم الذي يُعدّم فيه القطاع العام بأكمله نكون نحن المواطنين، بسبب جهلنا وركوننا للإتهامات الجاهزة وشمل الكل بها، المسؤولين بالدرجة الأولى!

> ما يثير الريبة أن «هجمات المسخرة والإدانة» لا تستهدف إلا المؤسسات العامة

*باحثة، مديرة برنامج منح الدكتوراه المجلس الوطني للبحوث العلمية